مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 136) 2026, pp. 754-771

أسباب استقالات الوزارات العراقية ونتائجها، منذ تتويج الملك فيصل حتى ابرام معاهدة 1922

أ.م. فاضل جاسم منصور الخزعلي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية
fadil1975.edbs@uomustansiriyah.edu.iq
07710042707

أ. م. حسنين عبد الكاظم عجه الشمري
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الانسانية
hajja@uowasit.edu.iq
07708326182

مستخلص البحث:
يعد موضوع الاستقالات الوزارية في الحكم الملكي العراقي موضوعا جديرا بالاهتمام نظر لما رافق تلك الاستقالات من اسباب عديدة ،وخاصة ان رؤساء تلك الوزرات كانوا لا يعملون الا بأوامر من المندوب السامي البريطاني ،ولكنهم في بعض الاحيان لا يستطيعون تنفيذ رغبات المندوب السامي لأنها تمثل انتهاكا صريحا للسيادة العراقية، تناول البحث وزارتين فقط من تاريخ تتويج الملك فيصل حتى توقيع معاهدة عام 1922 ، وهما الوزارتين النقيبتين الثانية(12ايلول 1921-19 آب 1922) والثالثة (28 أيلول 1922-16 تشرين الثاني 1922) وقسم البحث الى مبحثين الاول تناول الوزارة النقيبية الثانية والظروف التي احاطت باستقالتها ، والمبحث الثاني تناول ظروف تشكيل الوزارة النقيبية الثانية ومن ثم استقالة بعض الوزراء، تلاه تقديم استقالة الوزارة جميعا .

الكلمات المفتاحية : الاستقالة، الوزارة ، الملك

المقدمة

شهد العراق بعد التخلص من الاحتلال العثماني وانتهاء الحرب العالمية الاولى احتلالا ثانيا هو الاحتلال البريطاني ،وبدء الاحتلال يصيغه حكم جديدة تمثلت بالبحث عن ملك يحكم العراق يحكم بأوامر من بريطانيا ،وتم تنصيب الامير فيصل بن الحسين ليكون اول ملك يحكم العراق وجرى بعد التنصيب اختيار شخصيات معينة لتشكل الوزارات ،وهذه الشخصيات سبق وان عملت في الأعم الأغلب مع الاحتلال العثماني ثم تحولت للعمل مع المحتل البريطاني ، بدء تشكيل الوزرات بعد تنصيب الملك فيصل في 23 آب 1921وشهدت تلك الوزارات حتى العام 1922 تقديم استقالاتها لأسباب عدة ، سوف نتحدث عنها خلال بحثنا .

المبحث الاول

الوزارة النقيبية الثانية واستقالتها 12 ايلول 1921 - 19 آب 1922:

ركز الملك فيصل الأول فور تتويجه على تنصيب وزارة جديدة، يرأسها شخص خاضع لتوجهاته، وإن كان على حساب بريطانيا، وبمعيته وزراء وطنيين متوافقين مع توجهات فيصل الاستقلالية عن بريطانيا، لسحب البساط تدريجياً من المندوب السامي برسي كوكس، لكن الأخير أراد اسناد الوزارة مجدداً الى السيد عبد الرحمن النقيب المتوافق مع مصالح بريطانيا، والخاضع لتوجهاتها **(الحسني، 1988، صفحة 73)**.

فحدثت تجاذبات بين المندوب السامي برسي كوكس والملك فيصل الأول، اضطر على أثره الأخير للنزول عند إرادة المندوب السامي، فأرسل كتاباً الى عبد الرحمن النقيب، طلب منه فيه تأليف الوزارة قائلاً : **"وزيري الافخم السيد عبد الرحمن النقيب بناءً على ما نعهده فيكم من الروية والصداقة وما سبق لكم من الخدمات الجليلة والمساعي المشكورة في ادارة المملكة وكلنا الى عهدتكم رئاسة الوزراء اصالة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسمائهم على سدتنا الملكية والله ولي التوفيق"**

(د.ك.و، د.ت، صفحة 3)، فابتهج عبد الرحمن النقيب، وابدى استعداده المطلق لتأليف الوزارة، وبعد تأليفها في 12 ايلول 1921 ارسل السيد عبد الرحمن النقيب خطاباً الى الملك فيصل الأول، جاء فيه: **"صاحب الجلالة الملك المعظم ... ان الإرادة الملكية الصادرة بأسناد رئاسة الوزراء الى عهدة الداعي لدولتكم اوجبت الفخر والمباهاة، وقد صرفت قصارى جهدي في انتخاب زملائي الذين رأيتهم اهلا للاشتراك في ادارة شؤون الامة وتدبير امور المملكة" ((للاطلاع على نص الكتاب المرسل من السيد عبد الرحمن النقيب الى جلالة الملك فيصل ينظر: (د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/200، و5، د.ت، صفحة 5)))**.

وأثناء حفل استئزاره القى السيد عاصم خطابًا كتبه والده عبد الرحمن النقيب جاء فيها : **"ان حسن ظن جلالة الملك ايده الله بي اذ رآني اهلاً لتقلد وظيفة رئاسة الوزارة في حكومته الديمقراطية النيابية الدستورية المقيدة بالقانون لمن المنن واسماها، فلذلك انطق بلسان الحمد والشكر لجلالته، واسال الله تعالى ان يوفقني للقيام بهذه الوظيفة الجليلة" (الحسني، 1988، صفحة 74)**،

وبعد عرض رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب اسماء كابينته الوزارية ((**شُكلت الوزارة من عبد الرحمن النقيب رئيسا للوزراء، رمزي بك وزيراً الداخلية، ساسون حسقيل وزيراً للمالية، ناجي السويدي وزيراً للعدلية، جعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني، وعزت باشا وزيراً للاشغال والمواصلات، عبد اللطيف المنديل وزيراً للتجارة، عبد الكريم الجزائري وزيراً للمعارف، حنا خياط وزيراً للصحة وعلي فاضل وزيراً للأوقاف، وحين اعتذر عبد الكريم الجزائري عن قبول منصبه استعاضوا عنه بـ محمد علي هبه الدين الشهرستاني، ينظر: (د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم311/200، و 7، د.ت، الصفحات 8-9)**))، عرض منهاجه الوزاري، وتسنموا مهامهم **(الحسني، 1988، الصفحات 75-78)**.

واللافت أن عبد اللطيف المنديل تسنم منصب وزارة التجارة مجدداً، وهو دليل قاطع أن استقالته من وزارة النقيب السابقة كانت لضرورات سياسية، اقربها للدقة ارتباطه بإبن سعود ورفضه تسنم فيصل عرش العراق، وبما أنه تابع لإبن سعود تماماً، فتسنمه كابينة وزارية تحت ظل عرش الملك فيصل الأول دليل على أن ابن سعود اراد منه خدمة مصالح مملكة نجد من خلال تسنم منصب وزير في الحكومة النقيبية الثانية.

الخطر السعودي على العراق، وأثره في استقالة عدد من اعضاء الوزارة النقيبية الثانية:

أدرك البريطانيون أن الملك فيصل نجح في استقطاب اطياف الشعب العراقي، وأثبت قدرة لافتة على ادارة أمور البلاد، مما دفع البريطانيين لفتح ملفاتهم المهمة في العراق معه، وفي مقدمتها تحويل انتدابهم الممقوت شعبياً الى إطار مقبول لتنظيم سيطرتهم على العراق بشكل يحقق استقلاله ظاهريًا، ويخضعه للمصالح البريطانية في الملفات السياسية والاقتصادية بالغة الأهمية لبريطانيا، وهي رغبة لاقت صدىً لدى الملك فيصل الأول الذي أراد نيل استقلال مملكته بأقل ثمن ممكن، ثم استرجاع مظاهر سيادتها تدريجياً لتحويلها الى حليف على قدم المساواة مع بريطانيا، على وفق سياسة الخطوة خطوة التي اتبعها لنيل مراده، وفي إطار تلك المعادلة قدم المندوب السامي مسودة المعاهدة العراقية - البريطانية في 29 أيلول 1921 التي وصفها انها ليست نهائية بل مرحلة تجريبية للبدء بالمفاوضات **(كورية، 1998، الصفحات 188-189)**.

أحس الملك فيصل أثناء المباحثات مع البريطانيين أن صراع عبد العزيز آل سعود وأمير حائل ابن الرشيد قد يتمخض عن خطر وشيك على العراق، فأرسل الملك فيصل الأول سكرتيره الخاص رستم حيدر ((**سياسي عراقي من اصل لبناني، ولد عام 1889 في مدينة بعلبك، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية في اسطنبول في المدرسة الشاهانية الذي تخرج منها عام 1910، التحق بالامير فيصل في الثورة العربية ، شغل مناصب إدارية ووزارية منها سكرتير الملك الخاص ووزيراً**

للمالية والاقتصاد والمواصلات، للمزيد ينظر: (ظاهر، 1997))) الى المندوب السامي برسي كوكس، لتحذيره من تداعيات سيطرة ابن سعود على حائل وخطرها على العراق، وتنامي اطماع الوهابيين في مناطق شمال شبه الجزيرة العربية، مشدداً على ضرورة تبني البريطانيين اجراءات رادعة لوقف التجاوزات والاعتداءات على الحدود العراقية **(الدراجي، 1978، صفحة 153)**، لكن المندوب السامي لم يأخذ ذلك التحذير على محمل الجد((**للاطلاع على الاعتداءات الوهابية على العراق ينظر: (السوداني، 2019)**)) ، وصحت توقعات الملك فيصل الأول حين اخترقت قبائل نجدية بقيادة زعيم قبائل المطير فيصل الدويش حدود العراق، وأغارت على ابو غار وقبائل المنتفك في 11 اذار1922 (التميمي، 2011، صفحة 303)، ثم هاجمت لواء الهجانة والقبائل المنتفكية المعسكرة في موقع شكرة جنوب غرب مدينة الناصرية بثلاثين ميلاً، فأوقعت فيهم خسائر كبيرة، بلغت 700 قتيل من ابناء العشائر العزل، فضلاً عن سرقة 130 فرسا و2530 بعيرًا و 3811 حمارًا و43010 خروفًا و781 بيت شعر **(الوردي، 2005، صفحة 132)**.

انتشرت شائعات مفادها أن ذلك الهجوم ممهد لهجوم وهابي واسع النطاق على مدن كربلاء المقدسة والنجف الاشرف لهدم الأضرحة المقدسة ونهب نفائسها، فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً له في 18 آذار1922 لمناقشة تداعيات الازمة والآثار الناجمة من اعتداء الوهابيين على قبائل المنتفك ومناقشة برقية متصرف المنتفك التي طالب فيها بمساعدة منكوبي الحادث **(الحسني، 1988، صفحة 82)**

قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة ((**شكلت اللجنة من نوري السعيد ومدير الشرطة العام ممثلاً عن وزارة الداخلية والرائد رمضان ممثلاً عن وزارة الدفاع والرائد يتيس L. M. Yetis مستشار لواء المنتفك، للاطلاع ينظر: (الدراجي، 1978، صفحة 156)**)) لدراسة أوضاع المناطق المنكوبة، ورفع تقرير للمجلس (الحسني، 1988، صفحة 82)، وبعد اجراء اللجنة تحقيق ميداني خَلُصَت الى ان عدم وجود حدود رسمية بين العراق ونجد مكن ابن سعود من مد سلطته على القبائل المنتشرة بين الحدود العراقية – النجدية، وجعل مناطق جنوب العراق معرضة للهجمات النجدية الوهابية باستمرار، وضعت اللجنة تقريراً حمل الحكومة العراقية مسؤولية ما حدث بسبب اهمالها تحذير مسبق من حاكم المنتفك، ولعدم تهيأة قوات كافية لردع الهجمات النجدية **(الدراجي، 1978، صفحة 157)**.

ناقش مجلس الوزراء تقرير اللجنة في 27 اذار 1922، وأثناء مداولات الوزراء حمل وزير العدلية ناجي السويدي((**ولد في بغداد عام 1882، درس الحقوق في استانبول، وعين وزيراً للعدلية عام 1921، انتخب عضواً في المجلس التأسيسي عن لواء بغداد عام 1924، ثم اصبح رئيسًا للوزراء عام 1929، ينظر: (الهاشمي، 1990، صفحة 305)**)) ، العائلة الهاشمية ضمناً مسؤولية ما حدث، حين ذكر ان غارة الوهابيين انعكاس للعداء التقليدي بن العائلتين الهاشمية والسعودية، والدفاع عن العراق واجب بريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة، التي أخذت على عاتقها حمايته من الإخطار الخارجية والمحافظة على امنه الداخلي **(التميمي، 2011، صفحة 205)**، فأيده بعض الوزراء، الذين كانوا مترددين من المجاهرة بآرائهم حول السبب الحقيقي للغارة النجدية الوهابية على العراق، حتى وضع ناجي السويدي النقاط على الحروف **(الهاشمي، 1990، صفحة 55)**.

امتعض الملك فيصل الأول من تلك الآراء حين اطلع على محضر اجتماع مجلس الوزراء في 28 اذار 1922، فأرسل مبعوثاً ملكياً الى خمسة وزراء هم: وزير العدلية ناجي السويدي ووزير التجارة عبد اللطيف المنديل ووزير الاشغال والمواصلات عزت باشا الكركوكلي ووزير الداخلية محمود رمزي بك ، ووزير الصحة حنا خياط، وحين قابل المبعوث اولئك الوزراء اخبرهم أن الملك يود مثولهم بين يديه ومعهم استقالاتهم من مناصبهم بعد ان فقد الثقة بهم، فأضطر الوزراء الخمسة لتقديم استقالاتهم في 30 اذار 1922 **(الجزائري، 2007، صفحة 151)**، واللافت أن وزير المالية العراقي ساسون حسقيل((**هو ساسون بن الحاخام حسقيل شلومو عزرا ، ولد ساسون في 17 آذار 1860 في**

بغداد نشا في اسرة دينية، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة الاليانس الإسرائيلية، ثم ارسل في عام 1877 الى استانبول لإكمال الدراسة، انتخب نائباً عن بغداد في مجلس المبعوثان، اصبح اول وزير ماليه في الحكومة العراقية المؤقتة واليهودي الوحيد الذي شغل منصباً وزارياً في تاريخ العراق، وفي عام 1932 أصيب بمرض اضطره السفر الى باريس لغرف العلاج فتوفي هناك : للمزيد ينظر: (العبدلي، 2011، الصفحات 42-52) (الحميداوي، 2011، الصفحات 213-223))) قدم هو الآخر استقالته رغم عدم وجود أمر ملكي بذلك، لكنه عدل عنها بعد رفضها من المندوب السامي ورئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب **(التميمي، 2011، الصفحات 305-306)**.

صدرت الارادة الملكية رقم (81) في 1 نيسان 1922 بقبول استقالة الوزراء الخمسة من مناصبهم **(الحسني، 1988، الصفحات 85-88)**، وصدرت في اليوم ذاته الارادتان الملكيتان رقم (82) و(83) بتعيين وزراء جدد، وتم تأكيدهما بالإرادة الملكية رقم (92) في 15 نيسان 1922، والارادة الملكية رقم (102) في 24 نيسان 1922 **(والدراسات، 2010، الصفحات 22-23)**.

وعند التمعن في دلالات ما حصل نرى أن الملك فيصل الأول كان تحت ضغطٍ شديد لا قبل له به، بدءاً بضغوط بريطانيا لإقرار معاهدة عراقية معها على وفق أطماعها ورؤاها، مروراً بتعرض مملكته الى ضربة عسكرية نجدية هزت ثقة رعاياه بقوته وقدرته على حمايتهم، وانتهاءاً بتقاعس بريطانيا عن معاقبة النجديين الذي كان بمثابة تحذير خفي له بضرورة ابرام معاهدة معها، لينظما معاً ملف الدفاع عن العراق وأراضيه، والا لن يكون العراق بمأمن من التحديات الخارجية، ولم يخف على الملك فيصل أن علاقة المندوب برسي كوكس وال سعود قديمة وحميمة، وان بريطانيا حليف لابن سعود ومصدر دعم مالي وعسكري له وللقبائل البدوية المتحالفة معه، مما قد ينتهي الى تواطؤ بريطانيا معه على حساب كيان مملكته الجديدة، إن لم يكن على حساب مستقبله السياسي شخصياً.

وفي خضم تلك الضغوط فوجئ الملك فيصل الأول بإلقاء بعض وزراءه مسؤولية الهجوم النجدي عليه، على أساسا انه امتداد لإرث تاريخي من عداء هاشمي - سعودي، وهي إشارة صريحة الى أن اختيار فيصل ملكاً على العراق زج العراقيين في معادلة عداء لا علاقة لهم بها، وأن معاناة العراقيين ستستمر بسبب الملك فيصل الأول، شاء ذلك أم أبى، ولا شك أن تلك الضغوط بمجملها شكلت صدمة للملك فيصل الأول أخرجته عن توازنه، ودفعته لإجراء ملؤه الغضب، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنه رغب في تلقين وزراءه درساً مفاده أن نظام حكم العراق وإن كان في ظاهره ديمقراطياً، لكنه بوصفه ملكاً ذا صلاحيات واسعة وغير مقيد بدستور قادر على كم أفواه المعارضين له إذا تجاوزوا الخطوط الحمراء. والثابت أن اجراء الملك فيصل اثار حفيظة المسؤولين البريطانيين، فكتب المندوب السامي برسي كوكس تقريراً مفصلاً لوزير المستعمرات ونستون تشرشل، انتقد فيه : **"الإجراء المتهور الذي اتخذه الملك"**، فأبدى وزير المستعمرات تشرشل امتعاضه قائلاً: **"ان هذا التصرف لم يكن منطبقاً مع روح تعهداته الشخصية بأخذ نصيحتك في المسائل الهامة وسأكون اسفاً اذا اصر ساسون أفندي على الاستقالة" (التميمي، 2011، صفحة 306)**، ومع أن المسؤولين البريطانيين تجاوزوا أسباب اجراء الملك فيصل، لكن وزير العدلية ناجي السويدي عزاه الى تبريرات أبعد من الهجوم النجدي على العراق، ليس آخرها ضرب الشخصيات العراقية الداعمة لـ ال سعود المعادين للعائلة الهاشمية كـ عبد اللطيف المنديل، والمؤيدة لوجهة نظر بريطانيا أثناء مفاوضاتها مع حكومة العراق، وذهب السويدي بعيداً حين زعم ان لقاء الملك فيصل بزعماء القبائل الفراتية القوية من زعماء ثورة العشرين، امثال الشيخ عبد الواحد ال سكر((**هو زعيم عشيرة آل فتلة، ولد في 6 آذار 1880 في المشخاب، تلقى تعليمه بعمر الخامسة في داره، ثم تحول الى دراسة الفقه حتى بلغ الحادية عشر من عمرة، كان من أوائل الذين دعوا الى القيام بالثورة ضد البريطانيين ، شارك في ثورة العشرين ، انتخب في اربعة دورات نيابية اعتباراً من عام 1937، عين عضو في مجلس الاعيان عام 1954 ، توفي في بغداد**

في 6 تشرين الأول 1956، للمزيد ينظر: (الطائي، 2003) (زوبر، 2014، الصفحات 4-5))) والشيخ شعلان ابو الجون((**ولد عام 1860، هو رئيس عشيرة الظوالم التي تقطن في الرميثة، واحد ابرز رؤوساء عشائر ثورة عام 1920، أعلن الثورة في الرميثة، التي اوقعت خسائر كبيرة في القوات البريطانية اجبرتها على الانسحاب من الرميثة، اعتقل بعد فشل ثورة 1920 ثم افرج عنه، توفي عام 1945 للمزيد بنظر: (الزبيدي، 2007، صفحة 207)))** والسيد محسن ابو طبيخ((**ولد في بلدة الحزم غماس حاليا عام 1876، وتلقى علومه فيها، وبعد وفاة والده واخيه الكبير تولى زعامة ال ابي طبيخ في شط الديوانية وغماس، له بعض المؤلفات، توفي عام 1961، ينظر: (عبدالحسين، 1999، الصفحات 10-16)))**، والسيد علوان الياسري((**ولد عام 1869 في منطقة ام رغلة في المشخاب، كان أحد قادة ثورة 1920، رافق الملك فيصل الاول عند قدومه الى العراق، عين عضواً في المجلس التأسيسي عام 1924، أختير وزيراً للاشغال والمواصلات في وزارة جعفر العسكري الثانية عام 1927، أختير عضواً في مجلس النواب عام 1939، وعضواً في مجلس الاعيان عام 1941، اعتقل بعد فشل حركة مايس ثم اطلق سراحه عام 1946، توفي عام 1951، للمزيد ينظر: (الركابي، 2013)))** والسيد كاطع العوادي((**ولد عام 1870 في منطقة خيكان في محافظة بابل، تلقى علومة في اللغة العربية والفقه في النعمانية والنجف الاشرف، شارك عام 1914 في الجهاد ضد بريطانيا، وكان أحد قيادي الثورة العراقية عام 1920، أنتخب عضواً في المجلس النيابي لعدة دورات أنتخابية 1926، 1936، 1939، توفي في 10 كانون الثاني 1945 للمزيد ينظر: (المكصوصي،2018) (النجار،2005)))**، انتهى الى قناعة الملك فيصل أنهم وقبائلهم قادرين على دحر الوهابيين وردعهم عن مهاجمة العراق **(الوردي، 2005، صفحة 134)**.

- **استقالة وزير التجارة:**

شغلت العلاقات العراقية – البريطانية الرأي العام العراقي، وبعد مباشرة بريطانيا تنظيم علاقاتها مع العراق بموجب معاهدة ثنائية تطلع الشعب العراقي وأغلب ساسته وفي مقدمتهم الملك فيصل الى أن تكون معاهدة متكافئة بين دولتين ذات سيادة، مع ضمان المصالح البريطانية في العراق، لكن سلطات الانتداب البريطاني أرادت من خلالها السيطرة الفعلية على العراق واخضاع ارادته السياسية وقدراته الاقتصادية لها، واثناء المفاوضات قدم المندوب السامي البريطاني مسودة غير نهائية **(العبدلي، 2011، صفحة 101)**، اثارت بنودها حفيظة الملك فيصل لأنه اعتقد أنها ستكون بديلاً حقيقياً لصيغة الانتداب، لكنه ادرك أنه كان ضحيه اوهامه، وأن بنودها مقيدة لبعض صلاحياته، مما انعكس سلباً على علاقته مع المندوب السامي البريطاني **(ضفار، 2016، صفحة 162)**.

ويحسب للملك فيصل أنه في خضم تلك الظروف الدقيقة قيم الواقع السياسي بعقلانية، فخلص الى أنه لا بديل عن مهادنة بريطانية للحيلولة دون تكرار خسارة عرشه اثناء تجربته المريرة في سوريا، ومحاولة نيل مكتسبات تضمن له ولاء شعبه واستعادة سيادة مملكته تدريجياً **(التميمي، 2011، صفحة 218)**.

قدمت الصيغة النهائية للمعاهدة في 22 حزيران 1922 الى مجلس الوزراء، فناقش بنودها باستفاضة، وانقسمت الآراء بين مؤيد ورافض لها، وأثناء اشتداد النقاش وجه رئيس الوزراء سؤال الى وزير الدفاع جعفر العسكري((**ولد في بغداد عام 1885 في محلة جامع علي أفندي، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في المدرسة العسكرية في بغداد، وتخرج من مدرسة الاستانة الحربية برتبة ملازم ثان عام 1910، عين وزيراً للدفاع في حكومة عبد الرحمن النقيب المؤقتة، شكل وزارته الأولى في 26 تشرين الثاني 1923، قتل أثناء محاولته وقف انقلاب بكر صدقي، ينظر: (صفوة، 1988، الصفحات 5-20) (محمد، 1987، الصفحات 24-27)))** حول مدى قدرة الجيش العراقي في القضاء على الاضطرابات، فأجابه العسكري أن العربي لا يحارب عربي ابداً، في اشارة

الى ان الجيش ليس له القدرة على مقاتلة أهله وشعبه **(الوردي، 2005، صفحة 173)**، وذكر وزير التجارة جعفر ابو التمن((**ولد في بغداد عام 1881 من اسرة امتهنت تجارة الحبوب، نشأ في كنف جده، بدأ تعليمه في الكتاتيب، عين عضواً في المجلس البلدي لـ بغداد عام 1919، عين وزيراً للتجارة عام 1922، نفي الى جزيرة هنجام وبقي فيها حتى عام 1923، انتخب عضواً في المجلس النيابي 1928 - 1930، عين وزيراً للمالية بعد انقلاب بكر صدقي عام 1936، للمزيد ينظر: (الدراجي، 1978، الصفحات 27-61)**))، ان مجلس الوزراء لا يمكنه النظر في معاهدة هي من صميم مهام المجلس التأسيسي الذي لم ينتخب بعد، وأن مراجع الدين معارضين لتلك المعاهدة، فخالفه وزير المالية ساسون حسقيل واقترح ان يوافق مجلس الوزراء على المعاهدة ثم يرفعها الى المجلس التأسيسي ليصادقها بعد التئامه، وبعد جدال عقيم أجلت الجلسة الى 24 حزيران **(الوردي، 2005، صفحة 173)**.

شعر الملك فيصل بخطورة الوضع، فاستدعى وزير التجارة جعفر ابو التمن الذي رأس التيار المعارض في مجلس الوزراء واخبره ان وزارته ستلغى((**الغيت وزارة التجارة في 15 تموز 1922 واودعت امورها الى وزارة المالية، للمزيد ينظر: (الحسني، 1988، الصفحات 109-110)**))، بأمر من لجنة كديس (Gaddes Committee) ((**هي لجنة الفها المندوب السامي البريطاني برس كوكس في العراق لدراسة وضع العراق الاقتصادي، للمزيد ينظر: (الحسني، 1988، صفحة 181)**))، واوصاه أن لا يحضر جلسات مجلس الوزراء ويسافر خارج البلاد للعلاج أو الاستجمام، وحين ارسل جعفر ابو التمن رسالة الى الوزراء بذلك المعنى، أدركوا أنها كتبت بضغط ملكي، فوافقوا على المعاهدة **(الحسني، 1988، صفحة 181)** ، تزامناً مع توجه مظاهرات حاشدة من شارع الرشيد الى دار عبد الرحمن النقيب، ثم دخول وفد منهم الى منزل النقيب **(الوردي، 2005، الصفحات 174-175)**.

التأم مجلس الوزراء في 25 حزيران 1922 لإعلان موقفه رسمياً من المعاهدة، ففوجئوا بحضور جعفر ابو التمن لكن ذلك لم يحل دون موافقتهم على المعاهدة، ويحسب لرئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب أنه رفض طلب المندوب السامي بجعل موافقة مجلس الوزراء على المعاهدة ملزمة ونهائية، وأصر على أدراج عبارة في صلبها تقضي بوجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها لتصبح نافذة **(الدراجي، 1978، صفحة 181)**.

قدم جعفر ابو التمن في 26 حزيران استقالة ذا اسلوب احتجاجي على اثر موافقة المجلس على المعاهدة العراقية البريطانية 1922 **(زكي، 2020، الصفحات 29-74)**، جاء فيها : "**الى فخامة رئيس الوزراء دامت دولته .. بما ان مبدأ العاجز لا يوافق المبدأ الذي عليه هيأة الوزراء العظام، كما تشهد به مناقشات وقرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقد بالأمس 25 حزيران سنه 1922، اقدم الى فخامتكم استقالتي من وزارة التجارة راجياً قبولها ولفخامتكم مزيد الاحترام**"، فقبلها رئيس الوزراء في 29 حزيران1922 **(الحسني، 1988، صفحة 109)**.

- **مقدمات استقالة الوزارة:**

ازداد نشاط الحركة الوطنية ضد المعاهدة العراقية – البريطانية التي رجحت مصلحة بريطانيا على حساب مصلحة العراق، فعُقِدت اجتماعات وقُدِمت عرائض احتجاج الى الملك والمندوب السامي، ونددت بعض الصحف بالمعاهدة، وحرضت مواطنيها على التظاهر ضدها، ولم تكن بغداد وحدها في ذلك المعترك **(الدراجي، 1978، صفحة 188)**، بل مناطق الفرات الاوسط، لاسيما ابو صخير والشامية والمدن المقدسة التي أخذت تغلي وتنتظر الفرصة لاشعال فتيل ثورة عارمة ضد المعاهدة وانصار بريطانيا في وزارة النقيب **(الحلي، 2015، صفحة 12)**.

اثارت التوترات السابقة قلق المندوب السامي برسي كوكس، فاستخدم الصحف الموالية له لإخافة الوطنيين من خلال نشره برقية الى القنصل البريطاني في بوشهر طلب فيها بناء سجن في جزيرة هنجام لاعتقال زعماء الحركة الوطنية العراقية، وشعر الملك فيصل الأول بالخوف من مواطنيه، فرفض توقيع المعاهدة إلا بعد اجراء تعديلات كتبها باللغة العربية **(التميمي، 2011، صفحة 328)**، ويمكن القول أن موقف الملك كان بداية لسياسته التقليدية لاستعادة سيادة مملكته من بريطانيا، بإشعار ساستها أن يأخذوا بنظر الاعتبار اضطراره لمجاراة رعاياه جزئياً، وضرورة تقديم بريطانيا تنازلات مستمرة للحفاظ على الأنموذج الملكي الذي أقاموه في العراق.

والحقيقة أن موقف الملك فيصل كان في غاية السوء لأنه اصبح ضحية للتجاذبات بين سلطات الانتداب البريطانية وأقطاب الحركة الوطنية، وكان عسيراً عليه التوفيق بينهما، أو تبني موقف ملائم لكليهما، فأما أن يدعم بريطانيا على حساب رعاياه، أو العكس، مع ما يترتب على تلك المعادلة الخطيرة من تداعيات لا قِبلَ له بها، وهي أمور أدركها المندوب السامي فحاول امتصاص زخم الشارع العراقي، واستخدام بعض الساسة العراقيين للتواصل مع زعماء الحركة الوطنية **(التميمي، 2011، الصفحات 328-329)** ، لكن اولئك الزعماء تجاهلوا طروحاته، وعقدوا اجتماعاً كبيراً في 2 اب 1922 في مضيف الشيخ عبد الواحد ال سكر في مدينة المشخاب، تداولوا فيه تداعيات المعاهدة التي ستكبل العراق بقيود كثيرة، وقرروا ارسال برقيتين، الأولى للملك فيصل والثانية للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس تحملان مطلبين: أولهما هو رفض الانتداب البريطاني ومعاهدته، وثانيهما اسقاط الوزارة التي وافقت على المعاهدة **(الحلي، 2015، صفحة 12)**.

انعكست الحيثيات السابقة على وزير الداخلية توفيق الخالدي((**ولد عام 1878 في بغداد، اكمل دراسته في المدرسة الرشيدية والعسكرية ثم التحق بالمدرسة الحربية في استانبول، تخرج برتبة ملازم في الجيش العثماني، كان من دعاة النظام الجمهوري الذين عارضوا تسنم الملك فيصل عرش العراق، عين وزيرا للداخلية في وزارة النقيب الثانية في ايلول 1921 ثم اصبح وزيراً للعدلية في ١٠ ايلول 1922، وفي22 شباط 1924 قتله مجهول في أول اغتيال سياسي في العراق الحديث، للمزيد ينظر: (الجوال، 2013، صفحة 77)**)) الذي وجد نفسه عاجزاً عن تبني اجراءات رادعة ازاء المتظاهرين، لاسيما بعد أن ترشحت لديه انباء عن تعاطف الملك فيصل مع المتظاهرين، فقدم استقالته من الوزارة اثناء جلستها التي وافقت 9 آب 1922، مبرراً استقالته بالقول: "**ان الاضطراب يعم البلاد من عشرة ايام وان ذلك قد ادى الى مشاغبة المتطرفين واستفحال الحركة ضد سياسة الحكومة**"، ثم عرض الخالدي على المجلس برقية من متصرف كربلاء وكتاباً اخر من قائمقام ابو صخير تضمنا عرضاً للاضطرابات في النجف الاشرف والشامية **(الوردي، 2005، الصفحات 182-183)**.

والخطير أن وزير الداخلية توفيق الخالدي اتهم الملك ضمناً بتشجيع من وصفهم بـ "**المتطرفين**" على التنديد بالمعاهدة، وتحميل الوزارة النقيبية مسؤوليتها، مع أنها ستعقد بإسم الملك دون سواه، وفي ذلك اشارة واضحة الى أن الملك جعل الوزارة النقيبية كبش فداء لرعاياه، وختم وزير الداخلية استقالته، بمطالبة جريئة للملك فيصل حين شدد على ضرورة مساندة الملك للوزارة، أما طلبه اظهار موقف الملك الداعم للوزارة على الملأ، فكان تطاولاً خطيراً على الذات الملكية، واتهامها بالنفاق السياسي **(والدراسات، 2010، صفحة 83)**.

وبلغ الأمر ذروته حين أيد رئيس الوزراء كلام الوزير الخالدي، ثم رفع وافراد وزارته طلباً جريئاً أن لم يكن وقحاً غير مسبوق الى الملك فيصل جاء فيه : "**بناء على ما سمع من الإشاعات التي نشرها بعض المتطرفين في العاصمة والالوية والتي سببت قلقاً وارتياباً في بعض الاماكن، وما يخشى من تفاقم الأمر اذا دامت الحالة على ما هي عليه الان يطلب مجلس الوزراء من حضرة صاحب الجلالة المعظم أن يؤازر حكومته في تمشية الأمور على ما يريده جلالته ويرضاه ليظهر**

للشعب ان حكومة جلالته مستند على مؤازرة جلالته" (د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/189، و1، ص1؛ و1، ص2؛ و2، د.ت، صفحة 3) ، فأعلن الملك في 12 آب 1922 رفضه ذلك الطلب، وهي إشارة الى عدم دعمه للوزارة النقيبية ورغبته باستقالتها خلافاً لرغبة المندوب السامي برسي كوكس، وهو ما حدث فعلاً بعد أن تلى الرد الملكي على مسامع الوزراء **(الوردي، 2005، صفحة 183)**.

وأول من قدم استقالته وزير المعارف محمد علي هبة الدين الشهرستاني، الذي ذكر في استقالته المؤرخة في 14 آب 1922، ان الامور خرجت عن السيطرة وبقاء الوزارة لايخدم البلاد، في ظل عجزها عن حسم الملفات المهمة كملف الاعتداءات الوهابية، وملف الغليان الشعبي ضد المعاهدة العراقية - البريطانية **(والدراسات، 2010، صفحة 84)**.

واسترسل وزير المعارف في توضيح وجهة نظره قائلاً: **"ان شعبنا العراقي الكريم الذي جاهد في سبيل تكوين حكومته الوطنية، لا يهدأ روعه الا اذا وجد حكومته حرة في اعمالها، وقد سبق وعرضت ذلك مشروحاً تحريرياً في خطابي المؤرخين في 26 ايار و6 تموز لهذه السنة، فكيف نرجو اليوم سكوت الشعب واطمئنانه مع انه من جهة نظن بقاء الانتداب عليه، ولم يسمع بإلغاء ذلك صريحًا، ويرى من جهة أخرى تنفيذات من مشاور او مستشار توهمه عدم حرية العمل لحكومته الوطنية التي جاهد في سبيل تكوينها مادياً وادبياً"** وأضاف الوزير أن: **"الوزارة الجليلة المسؤولة عن سياسة البلاد في حين انها خالية من القوة التشريعية فمن الواجب عليها في نظري ان تستمد من قوة ملكها المعظم الذي انتخبته البلاد صميمياً بأكثرية تامة، ثم اودعته آراءها وافكارها و سلمت اليه بالرضا والاختيار ازمه امورها"**، والنظرة الفاحصة لكلام الوزير تظهر أنه ذا مرامي متشعبة، ففيه إشارة واضحة الى وجود خلل في مسار التشريع والحكم والإدارة انتهى الى غل يد الوزارة تماماً، بينما تمتع الملك فيصل بصلاحيات واسعة وهو رأي غاية في الدقة عبر عن حقيقة السلطات المطلقة للملك فيصل منذ تتويجه، كما أن في قوله تحميل الملك دون الوزارة المسؤولية الكاملة عن الملفات العالقة، بوصفه صاحب الصلاحيات الحقيقية، الذي وفقاً للوزير تستمد الوزارة قوتها منه، وفي نص الوزير ما فيه من اتهام للملك بالتنصل عن دعم الوزارة التي احتاجت دعمه لإدارة أمور المملكة.

ولو شئت دليلاً اضافياً لما ذهبت اليه، لكفاني الوزير مئونة التعبير في موضع استقالته الذي طلب فيه من :**"جلالة الملك المعظم أن يؤازر وزراته موازره صريحة، ومساندة قوية وبغير ذلك يصعب على الداعي لفخامتكم تحمل المسؤولية السياسية تجاه الحالة الحاضرة، وارجو قبول استقالتي والأمر في كل حال لولي الامر" (الحسني، 1988، الصفحات 114-115)**.

قدم باقي الوزراء استقالاتهم عدا وزير الاوقاف محمد علي فاضل لكن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب ارجأ قبولها، وأرسل كتاباً رسمياً الى الملك فيصل ذكر فيه أنه رفض قبول استقالة الوزراء راجياً تأييده، واعلان ثقته به وبهم **(د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/189، و 3، ص 4؛ و4، صفحة 5)**، ومما له مغزاه ان المندوب السامي البريطاني برسي كوكس اسرع الى الملك وحثه على دعم موقف النقيب في رفض الاستقالات الوزارية، فوافق الملك على مضض، ثم تراجع عن موقفه وطالب عبد الرحمن النقيب بالاستقالة بدعوى أن بقاءه في الحكم غير دستوري بعد تقديم أغلب وزراءه استقالاتهم **(الدراجي، 1978، صفحة 190)**.

ولم يكتف الملك بذلك، بل قرر خوض غمار مخاطرة تقييد سلطات المندوب السامي البريطاني، ومنعه من التدخل في شؤون الحكم والإدارة، فأرسل خطاباً شخصياً ذا طابع تهديدي إلى المندوب السامي برسي كوكس حمله فيها مسؤولية توتر أوضاع المملكة، وشدد على انه في حال حدوث ثورة في البلاد وهو امر متوقع حدوثه حسب معلوماته السرية فأنه غير مسؤول عما يترتب عليه من

تداعيات، إلا اذا أخلى المندوب السامي مسؤوليته الكاملة عن إدارة العراق، وفسح المجال للملك فيصل في إدارة مملكته بالطريقة التي يراها مناسبة، فاستشاط المندوب السامي غضباً وأرسل رداً شديداً على الملك فيصل حمله فيه المسؤولية الكاملة عن الاضطرابات التي شهدتها مملكته **(الوردي، 2005، الصفحات 182-184)**.

فأدرك رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب أن الوضع تأزم بسبب وزارته، فرفع استقالة وزارته في 19 آب 1922 **(د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/189 و 6، ص7؛ و8، ص10؛ و7، د.ت، صفحة 8)** الى الملك الذي أصدر فوراً ارادة ملكية بقبولها **(الحسني، 1988، صفحة 118)**، وهي رسالة واضحة الى عبد الرحمن النقيب ووزراءه أن المندوب السامي ذاته لا يستطيع منع الملك من اسقاط وزارتهم، ورسالة الى برسي كوكس أيضاً بأن يضع حدوداً حمراء لتدخله في بعض الملفات التي يراها الملك جزءاً من صلاحياته، ولا شك أن الملك فيصل كسب تلك الجولة جزئياً، لأنه فيما عدا الامور الاعتبارية والشكلية كان المندوب السامي وبلاده الرابح الأكبر بعد ابرام معاهدة 1922 التي حققت أهداف بريطانيا غير منقوصة، وهو ما قصدته سابقاً حين شددت على أن الملك فيصل اتبع سياسة استرجاع سيادة العراق تدريجياً.

- **الموقف الشعبي من استقالة الوزارة:**

زاد نشاط الحركة الوطنية وارتفع سقف مطالبها بعد استقالة الوزارة النقيبية الثانية، فأتهموا أغلب وزرائها بموالاة بريطانيا، وتأييد سياساتها وإن كان على حساب مصلحة العراق، وأن تلك الوزارة غير مستعدة لرفض المعاهدة أو تعديلها لصالح العراق، وكان للصحف الوطنية كصحيفة الاستقلال والمفيد والعاصمة وسواها دور كبير في الترويج لتلك الطروحات التي مهدت لسقوط الوزارة **(الحلي، 2015، صفحة 14)**.

وطالب الوطنيون بتأليف وزارة وطنية يراسها السيد محمد الصدر((**اصله من جبل عامل في لبنان، ولد في الكاظمية عام 1882، وفي عام 1898 انتقل الى النجف للدراسة ثم عاد للكاظمية عام 1906، في عام 1919 أصبح عضواً في جمعية حرس الاستقلال، ثم رئيساً لجمعية في الكاظمية، وأحد قادة ثورة العشرين، عين عضواً في مجلس الاعيان، ثم رئيساً له عام 1929، له دور في احداث عام 1941، شكل أول وزارة عام 1948، الغى معاهدة بورتسمورث عام 1948، توفي في بغداد عام 1956، للمزيد ينظر: (البطيحي، 2003)**)) ، ويمسك كابيناتها الوزارية جعفر ابو التمن وزملاءه الوطنيين، لتمتلك الوزارة الرغبة والقدرة لرفض الانتداب والغاء المعاهدة العراقية – البريطانية، وتنامى التيار المؤيد لتلك الفكرة بعد اصدار السيد محمد الصدر منشوراً إلى الشعب العراقي حثهم فيه على الاستمرار في المثابرة لتحقيق الاستقلال التام ورفض المعاهدة بجميع الوسائل المشروعة **(الدراجي، 1978، صفحة 191)**.

تحمس الوطنيون لتلك الطروحات الجريئة، واستغلوا الذكرى السنوية الأولى لتتويج الملك فيصل الأول التي وافقت 23 آب 1922، لتسيير تظاهرات مؤيدة له، ومنددة بالانتداب البريطاني والمعاهدة، وصادف وصول المتظاهرين الى قصر الملك مع وفود المندوب السامي برسي كوكس اليه لتقديم التهاني للملك، وأثناء سير المندوب السامي بين جموع المتظاهرين تعالت الأصوات والهتافات بسقوط المعاهدة ومحاربة اي وزارة لا تلبي مطالب الشعب العراقي، مما أثار حفيظة المندوب السامي ونقمته على الحركة الوطنية العراقية **(الحلي، 2015، الصفحات 14-15)**.

المبحث الثاني

الوزارة النقيبية الثالثة، واستقالتها 28 ايلول 1922 – 16 تشرين الثاني 1922:

انتهز المندوب السامي فرصة اجراء الملك فيصل عملية جراحية للزائدة الدودية، وعدم وجود وزارة في العراق، فأخذ زمام الحكم بيده وأمر بأغلاق الحزب الوطني وحزب النهضة، وعطل الكثير من الصحف، بضمنها المفيد والرافدين، فضلاً عن اعتقال بعض زعماء الحركة الوطنية، ونفيهم الى جزيرة هنجام في الخليج العربي **(العكام، 1975، صفحة 111)**، وبعد تماثل الملك فيصل الأول للشفاء زاره المندوب السامي في 10 ايلول 1922، وأخبره بتدابيره، ثم اتبع معه أسلوباً تهديدياً حين حذره من التساهل مع الحركة الوطنية مستقبلاً، وأجبره على اعادة تكليف السيد عبد الرحمن النقيب بتشكيل الوزارة **(الحسني ب.، 2014، صفحة 145)**.

ولكبح جماح الملك فيصل الأول أكثر، واعادة ثقة السيد عبد الرحمن النقيب في بريطانيا أرسل المندوب السامي البريطاني في اليوم نفسه من وزير المستعمرات ونستون تشرشل كتابين بالمضمون نفسه، أولهما الى السيد عبد الرحمن النقيب مرشح بريطانيا لرئاسة الوزارة الجديدة **(الادهمي،، 1989، الصفحات 202-204)**، والآخر الى الملك فيصل الأول وفيهما توصيات ومقترحات اليهما **(ضفار، 2016، صفحة 202)**، فأرغم الملك على الخضوع، وأوعز الى رئيس الديوان تحسين قدوري في 20 ايلول 1922 بتوجيه رسالة الى عبد الرحمن النقيب لتأليف وزارته الجديدة، وبعد مراسلات بين الطرفين تمت الموافقة على تأليف الوزارة **(الحسني ع.، 1988، الصفحات 130-132)**، فأرسل الملك فيصل في 28 أيلول 1922 كتاب تكليف رسمي الى النقيب طلب فيه تأليف الوزارة النقيبية الثالثة **(الحسني ع.، 1988، صفحة 133)** ، وفي 30 أيلول 1922 شكلت الوزارة الجديدة برئاسة النقيب بعد موافقة الوزراء على مقترحات وزير المستعمرات البريطاني وتوصياته((**شكلت الوزارة النقيبية الثالثة من عبد الرحمن النقيب رئيساً، عبد المحسن السعدون وزيراً للداخلية، ساسون حسقيل وزيراً للمالية، سعيد توفيق الخالدي وزيراً للعدلية، جعفر العسكري وزيراً للدفاع، صبيح نشأت وزيراً للأشغال والمواصلات، محمد علي فاضل وزيراً للأوقاف وظلت وزارة المعارف شاغرة بسبب اعتذار عبد المحسن شلاش عن تسنمها بسبب انشغاله التجاري، وبقت الوزارة شاغرة حتى استقالتها في 16 تشرين الثاني 1922، ينظر:**

(والدراسات، 2010، الصفحات 25-27))).

- **استقالة الوزارة في 16 تشرين الثاني 1922:**

بدا واضحاً لعبد الرحمن النقيب ووزراءه، أن اختيارهم جاء من ونستون تشرشل شخصياً، أي من قمة الهرم الاستعماري لبريطانيا الأرفع بكثير من سلطات الانتداب البريطاني في العراق، لتحقيق هدف محوري بريطاني، هو تصديق معاهدة 1922، وأن دور الوزارة سينتهي بتصديق المعاهدة، فعقد مجلس الوزراء في 10 تشرين الأول 1922 جلسة خاصة قرر فيها تأكيد قراره الصادر في 25 حزيران 1922، بالموافقة على قبول مواد المعاهدة وعمل البلدين بها فور تصديقها في المجلس التأسيسي **(الحسني ب.، 2014، صفحة 145)**.

ونشر مجلس الوزراء في 13 تشرين الاول 1922 نصوص المعاهدة المؤلفة من 18 مادة، سارية المفعول لمدة عشرون عاماً، ومذيلة بتوقيع الملك فيصل، اعقبه بلاغاً اذاعه الملك مدح فيها المعاهدة، ووصفها بأنها تمت على وفق المصالح المتبادلة بين العراق وبريطانيا، وسيقدر الشعب أهميتها بوصفها الضمان لاستقلال العراق وتأمين تقدمه اقتصادياً وعمرانياً (الوردي، 2005، صفحة 199)، وصدر بلاغ من وزير المستعمرات البريطاني تشرشل في نفس اليوم جاء فيه : **"ان الحكومة البريطانية وهي شاعرة بقوة العهود الوثيقة التي قطعتها للعراق لمقتنعه بأن ايفاء هذه العهود حق الوفاء يتم بواسطة معاهدة التحالف التي أمضيت بالنيابة عن جلالة ملك بريطانيا ... في سبيل**

الإسراع في تعيين حدود العراق لكي يتسنى له طلب الانخراط في عضوية عصبة الامم حينما يتم تصديق المعاهدة والاتفاقيات الفرعية المنصوص عليها في هذه المعاهدة"

(ضفار، 2016، صفحة 169).

وفي ذلك الصدد لا بد من تأكيد أمرين: أولهما أن بنود تلك المعاهدة وإن قيدت استقلال العراق بقيود سياسية واقتصادية وعسكرية، وأضعفت مجمل نظامه السياسي، لكنها لم تقيد صلاحيات الملك فيصل ولم تضع قيوداً على ممارسة صلاحياته في جميع الملفات، ومنها مسألة تعيين رؤساء الوزارات ووزرائهم، وقبول استقالتهم، وحتى القيود البريطانية على استقلال العراق لم تكن مفعلة قانونياً، ولا يمكن العمل بها حتى انتخاب مجلس تأسيسي يصادق عليها، مما أبقى فيصل محوراً أوحداً في تعيين وزرائه ورؤسائهم وقبول استقالاتهم.

أصدر الملك فيصل في 19 تشرين الأول 1922 أرادة ملكية بالشروع في انتخابات تشكيل المجلس التأسيسي في 24 تشرين الأول 1922، وباشر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون((**ولد في مدينة الناصرية عام 1879 وهو من اسرة آل السعدون التي حكمت منطقة المنتفك، تلقى تعليمه في كلية خاصة بأبناء المشايخ في الاكاديمية العسكرية في استانبول، في عام 1921 عاد الى العراق واصبح وزيراً للداخلية في وزارة النقيب الثالثة 28 ايلول 1922، ثم رئيساً للوزراء في 20 تشرين الثاني 1922، اسس حزب التقدم، تولى رئاسة الوزراء عدة مرات، اقدم على الانتحار عام 1929 للمزيد ينظر: (عبدالله، 1988، الصفحات 15-47)**)) ، بالخطوات اللازمة لبدئها، فأصدر بيانا دعا فيه الناس الى التضامن والتعاضد والتزام السكنية، وكان السعدون مؤمناً بضرورة اتخاذ سياسة حازمة ازاء المعارضة لإجبارها على الانصياع لقرارات الوزارة **(الحمداني، د.ت، الصفحات 56-57)**، لكن الانتخابات واجهت مقاطعة شعبية واسعة بعد أصدار علماء الدين على اختلاف مذاهبهم، وعلى راسهم محمد مهدي الخالصي((**ولد في الكاظمية عام 1888، تلقى علومة في النجف الاشرف وسامراء والكاظمية، وبعد تنصيب الملك فيصل زار الخالصي فبايعه ملكاً على العراق، لكنه الغى بيعته بعد اصدار قانون انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي في ايار 1922، واصدر فتوى تحريم الدخول في الوظائف الحكومية، فنفته حكومة عبد المحسن السعدون من العراق لكنه عاد اليه وتوفي فيه عام 1963، ينظر**: **(الزبيدي، 2007، صفحة 381)**)) فتاوى بوجوب مقاطعة الانتخابات ما لم تستجب الوزارة للمطالب الوطنية، وطالبت الفتاوى بأسقاطها لأنها ارادت تصديق المعاهدة، وبدا تلاحم العراقيين واضحاً في تأييد الحركة الوطنية وعلماء النجف وسامراء وكربلاء لأية الله الخالصي **(الجعفري، 2000، صفحة 29)**، فشعر رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب بصعوبة الوضع لاسيما ان تلك المعارضة اتهمته شخصياً، بل أن بعض المنشورات وصفته بـ مرتد عن الإسلام، ونظم الشعراء ابياتاً شعرية في ذمه ، واللافت ان عبد الرحمن النقيب اراد التشبث بالحكم، لكن لأول مرة التقت ارادتا بريطانيا والملك فيصل لإسقاط وزارته، ومع أن موقف الملك فيصل الأول من عبد الرحمن النقيب واضح منذ يوم تتويجه، لكن المتغير في المعادلة كان الساسة البريطانيين الذين بعد افادتهم من انصياع النقيب لهم، واستنفاذهم اخر ما بجعبته، وجدوا فيه رجلاً ضعيفاً هرماً تعوزه الصلابة، وغير مهيأ لتلك المرحلة تماماً، لكنهم خالفوا الملك فيصل في أن جعفر العسكري هو الرجل الأنسب لمنصب رئيس الوزراء، لأنهم عدوه ضعيفاً وغير قادر على ازالة التوتر في المشهد السياسي العراقي، والتمهيد لانتخابات مجلس تأسيسي يشرع الدستور ويمرر المعاهدة

(الوردي، 2005، الصفحات 205-206).

وقد وجد البريطانيون ضالتهم في عبد المحسن السعدون، الذي كان شخصية قيادية ذات رؤية واضحة لما يتوجب فعله ليستقر العراق ويزدهر، وهي رؤية صبت في مصلحة بريطانيا، لأنها استندت الى قناعة السعدون أن العراق مؤلف من اعراق مختلفة لم تنضج مفاهيمها الوطنية، وهو

محاط بالأعداء من كل جانب، بدءاً بآل سعود والاتراك وانتهاءاً بالايرانيين والفرنسيين، ولذا فان في مصلحة العراق وفقاً للسعدون الارتباط ببريطانيا ليكفي نفسه مؤنة مواجهة اعداءه منفرداً **(عبدالله، 1988، الصفحات 70-71)**.

ويحسب للسعدون أنه جاهر بارائه آنفة الذكر دون خوف أو وجل خلافاً لأغلب الساسة الأخرين الذين أيدوا بريطانيا، لكنهم أعلنوا معارضتها أمام الرأي العام العراقي، والأهم مما سبق أن بريطانيا فكرت بإمكانية استخدامه عند الضرورة كند للملك، وهو ما اكدته المس بيل في 1 تشرين الثاني 1922 حين قالت : **"ان السعدون احد الذين أحبهم أكثر من غيرهم، فهو رجل جريء لا يخاف، وليس عنده أقل ميل للتردد في ان يقف في وجه الملك حين يخالفه في رأي، وكثيراً ما كان يفعل ذلك" (الوردي، 2005، صفحة 207)**.

شعر السعدون بخيبة كبيرة حين رفض مجلس الوزراء ورئيسه تأييده في استخدام القوة والشدة ضد الداعين الى مقاطعة الانتخابات المزمع اجرائها، وبدا واضحاً له أن سلوكه الوزاري سينتهي الى دعم بريطانيا له لاحقاً، لذا قدم استقالته من منصب وزير الداخلية في 7 تشرين الثاني 1922 **(الحلي، 2015، صفحة 17)**، فانتقل المنصب الى المستر كورنو اليس مستشار وزارة الداخلية في 14 تشرين الثاني **(الحسني ع.، 1988، الصفحات 150-151)**.

لم يكن امام عبد الرحمن النقيب حلاً سوى تقديم استقالته بعد تسعة ايام من استقالة وزير داخليته، لكثرة المشاكل التي واجهها، وليس أخرها تنامي التيار الوطني – الديني المعارض له والمندد به بوصفه عدو للإسلام والعراق، تزامناً مع استشراء الصراع مع الاتراك على مدينة الموصل التي طالب بها الاتراك بذريعة ان البريطانيين لم يحتلوها حرباً وانما شغلوها عسكرياً، لذلك قدم النقيب استقالته الى الملك فيصل في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ **(والدراسات، 2010، صفحة 104)**، التي قال فيها: **"بناء على ما احسه من التعب في وجودي بصورة تمنعني من الاستمرار في رؤية امور رئاسة الوزارة فلهذا تجاسرت بتقديم هذه العريضة راجيا بها اسعاف طلبي بالانسحاب من الرئاسة المشار اليها والأمر لجلالتكم اولا واخيرا"**، فقبل الملك استقالته **(الحسني ع.، 1988، الصفحات 151-152)**.

الخاتمة:

من خلال البحث اعلاه تبين لنا ما يلي :

1- ان تشكيل الحكومات خلال مدة الدارسة كانت تتم بناء على رغبة المندوب السامي البريطاني ،اذ انه الحاكم الفعلي للبلاد ولم يكن للملك فيصل دور في اختيار او رفض اي وزاره دون المشوره البريطانيه.

2- اثبت العديد من الوزراء في تلك المدة وطنيتهم معلنين رفضهم للتدخلات البريطانية على القرار السياسي العراقي

3- اسهمت ضغوطات خارجية في تغير موقف الوزارة النقيبية الثانية لوجود وزراء يميلون الى بعض الدول المجاورة .

4- ساهمت المعارضة الوطنية العراقية بالضغط على الوزراء لتقديم استقالاتهم.

5- ساهمت الصحف الوطنية بالضغط على الوزراء لتقديم استقالاتهم.

6- وجود ضغوط بريطانية على الملك ورئيس الحكومة للموافقة على ابرام معاهدة عام 1922.

7- اثار توقيع الاتفاقية العراقية البريطانية عام 1922 غضب الشارع العراقي والتي اجبرت الملك فيصل على تغيره موقفه الموبد للمعاهدة .

8- لم تحصل الوزارة النقيبية الثانية على تاييد الملك فيصل في اجراءاتها التعسفية تجاه الشارع مما اجبر وزرائها على تقديم استقلاتهم تباعاً

9- حاول الملك فيصل استغلال الاوضاع السياسية لصالحه اذ اقدم على القاء اللوم وتحميل المندوب السامي البريطاني مسؤولية تردي الاوضاع محاولاً تنفيذ سياسته الوطنية، لكنه ادرك ان ذلك سوف يعرضه الى خسران مملكته في العراق مثلما خسره في سوريا سابقا.

مراجع

1. المركز العراقي للمعلومات والدراسات. (2010). العراق وقائع واحداث، عرض زمني لابرز الوقائع والاحداث في العراق 1914-1958 (الإصدار القسم الاول، المجلد 2). مطابع شركة مجموعة العدالة للصحافة والنشر.
2. باقر السيد احمد الحسني. (2014). ذكريات من مسيرة الحكم الملكي في العراق، رؤية من داخل البلاط الملكي. بغداد: مطابع دار الاديب.
3. جميل موسى النجار. (2005). السيد كاطع العوادي ودوره الوطني في الحياة السياسية العراقية 1908-1945. بغداد: المكتبة العصرية.
4. حامد الحمداني. (د.ت). صفحات من تاريخ العراق الحديث من الاحتلال البريطاني حتى ثورة 14 تموز 1958. السويد: فيشونميديا للطباعة والنشر.
5. حسن لطيف الزبيدي. (2007). موسوعة الاحزاب العراقية. بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات.
6. حميد احمد حمدان التميمي وعكاب يوسف الركابي. (2013). السيد علوان الياسري الزعامة العشائرية والعمل الوطني، دراسة في سيرته ومواقفه الوطنية في تاريخ العراق المعاصر 1875-1951 . دار المعارف للمطبوعات.
7. خالد احمد الجوال. (2013). موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (1920-1958) (الإصدار 1). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
8. خالد التميمي. (2011). الصفوة العراقية بين النجاح والفشل. لندن: مطبعة كنوز المعرفة.
9. خولة طالب لفته محسن الحميداوي. (2011). ساسون حسقيل ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1908-1932 (الإصدار المجلد 1، المجلد العدد 3). مجلة آداب ذي قار.
10. د.ك.و. (د.ت). ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم311/200، و 7. بغداد: دار الكتب والوثائق.
11. د.ك.و. (د.ت). ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/200، و5. بغداد: دار الكتب والوثائق.
12. د.ك.و. (د.ت). ملفات البلاط الملكي، الملفة رقم311/200، و 3 . بغداد: دار الكتب والوثائق العراقية .
13. د.ك.و. (د.ت). ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/189 و 6، ص7؛ و8، ص10؛ و7، . بغداد: دار الكتب والوثائق.
14. د.ك.و. (د.ت). ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/189، و1، ص1؛ و1، ص2؛ و2. بغداد: دار الكتب والوثائق.
15. د.ك.و. (بلا تاريخ). ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/189، و 3، ص 4؛ و4. بغداد: دار الكتب والوثائق.
16. زيدان محسن زوبر. (2014). المشخاب 1939-1958 دراسة تاريخية. جامعة الكوفة، كلية الاداب.
17. سعيد شخير سوادي الهاشمي. (1990). ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية 1921-1942. بغداد: جامعة بغداد كلية التربية - ابن رشد.
18. صادق حسن السوداني. (2019). العلاقات العراقية – السعودية 1920-1931 دراسة في العلاقات السياسية. دار الامل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع.

19. صالح عباس ناصر الطائي. (2003). عبد الواحد الحاج سكر ودوره الوطني حتى العام 1956. معهد التاريخ العربي والتراث العلمي.
20. صلاح هادي عبادة الحلي. (2015). الاقتصاد السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921 - 1953م. جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية.
21. عامر عبد الرزاق ضفار. (2016). التطورات السياسية في العراق 1914 -1933. جامعة ام درمان الإسلامية الكلية الآداب.
22. عباس فرحان ظاهر. (1997). رستم حيدر ودوره السياسي. بغداد: جامعة بغداد، كلية التربية - ابن رشد للعلوم الانسانية.
23. عبد الامير هادي العكام. (1975). الحركة الوطنية في العراق 1921 - 1933. النجف الاشرف: مطبعة الاداب.
24. عبد الرزاق الحسني. (1988). تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ، بغداد، 1988، (الإصدار 1). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
25. عبد الرزاق عبد الدراجي. (1978). جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908 - 1945. بغداد: دار الحرية للطباعة.
26. عبد الكريم جاسم البطيحي. (2003). محمد الصدر 1882-1956 دراسة تاريخية. بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا.
27. عز الدين عبد الرسول عبدالحسين. (1999). محسن ابو طبيخ ودوره في الحركة الوطنية حتى عام 1958. جامعة الكوفة، كلية الآداب.
28. علاء جاسم محمد. (1987). جعفر العسكري ودور السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936. بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية.
29. علي الوردي. (2005). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، القسم الاول، ، بيروت، ط2، 2005 (الإصدار 6، المجلد القسم الاول). بيروت: دار الراشد.
30. علي عبد الصاحب جبار المكصوصي. (2018). السيد كاطع العوادي ودوره السياسي في العراق حتى 1945. جامعة البصرة، كلية الاداب.
31. علي عظم محمد الكردي ومحمد جواد الجزائري. (2007). محاولات انفصال البصرة في عهد الانتداب البريطاني 1921-1928. مجلة كلية الآداب جامعة الكوفة.
32. لطفي جعفر فرج عبدالله. (1988). عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر. مكتبة اليقظة العربية.
33. مأمون زكي. (2020). انجازات العراق الدبلوماسية اثناء العهد الملكي 1921-1958. لتدن: دار الحكمة.
34. محمد حمدي الجعفري. (2000). بريطانيا والعراق حقبة من الصراع1914-1928. بغداد: دار الشؤون الثقافية.
35. محمد مظفر الادهمي، (1989). المجلس التأسيسي العراقي (الإصدار 1). دار الشؤون الثقافية العامة.
36. نجدة فنتحي صفوة. (1988). مذكرات جعفر العسكري. لندن: دار السلام،.
37. نور محمود عبد المجيد العبدلي. (2011). ساسون حسقيل ودور السياسي والاقتصادي في العراق. بغداد: جامعة بغداد ، كلية التربية - ابن رشد.
38. يعقوب يوسف كورية. (1998). انجليز في حياة فيصل الاول. الاهلية للنشر والتوزيع.

1. Adib Tawfiq al-Fakiki. (1986). Pioneers of Modern Iraqi Medicine (Vol. 1). Baghdad: Al-Mansour Printing and Publishing Company.
2. Iraqi Center for Information and Studies. (2010). Iraq: Facts and Events, A Chronological Overview of the Most Prominent Events in Iraq 1914-1958 (Vol. 1, Part 2). Al-Adala Group for Press and Publishing Printing Press.
3. Baqir al-Sayyid Ahmad al-Hasani. (2014). Memories from the Era of the Monarchy in Iraq: A View from Inside the Royal Court. Baghdad: Dar al-Adib Printing Press.
4.Jamil Musa al-Najjar. (2005). Sayyid Qati' al-Awadi and His National Role in Iraqi Political Life 1908-1945. Baghdad: Al-Asriya Library.
5. Hamid al-Hamdani. (n.d.). Pages from the History of Modern Iraq from the British Occupation until the July 14, 1958 Revolution. Sweden: Vishonmedia Printing and Publishing.
6. Hassan Latif al-Zubaidi. (2007). Encyclopedia of Iraqi Political Parties. Beirut: Al-Aref Foundation for Publications.
7. Hamid Ahmed Hamdan Al-Tamimi and Akab Yousef Al-Rikabi. (2013). Mr. Alwan Al-Yasiri: Tribal Leadership and National Action, A Study of His Life and National Stances in the History of Contemporary Iraq 1875-1951. Dar Al-Maaref for Publications.
8. Khalid Ahmed Al-Jawwal. (2013). Encyclopedia of Prominent Figures of Royal Iraq (1920-1958) (Volume 1). Baghdad: General Cultural Affairs House.
9. Khalid Al-Tamimi. (2011). The Iraqi Elite: Between Success and Failure. London: Kunooz Al-Maarefa Press.
10. Khawla Talib Lafteh Mohsen Al-Humaidawi. (2011). Sasson Heskel and His Political Role in the History of Contemporary Iraq 1908-1932 (Volume 1, Issue 3). Adab Dhi Qar Journal.
11. D.K.W. (n.d.). Royal Court Files, File No. 200/311, and 7. Baghdad: National Library and Archives.
12. (n.d.). Royal Court Files, File No. 200/311, and 5. Baghdad: National Library and Archives.
13. (n.d.). Royal Court Files, File No. 200/311, and 3. Baghdad: Iraqi National Library and Archives.
14. (n.d.). Royal Court Files, File No. 189/311 and 6, p. 7; and 8, p. 10; and 7. Baghdad: National Library and Archives.
15. (n.d.). Royal Court Files, File No. 189/311, and 1, p. 1; and 1, p. 2; and 2. Baghdad: National Library and Archives.
16. D.K.W. (n.d.). Royal Court Files, File No. 189/311, and 3, pp. 4 and 4. Baghdad: Dar al-Kutub wa al-Watha'iq.

17. Rahi Mazhar al-Amiri. (2014). Ministers of Education in Iraq 1921-1968 (Vol. 2). Syria: Amal al-Jadeeda for Printing, Publishing and Distribution.
18. Zaidan Muhsin Zubar. (2014). Al-Mishkhab 1939-1958: A Historical Study. University of Kufa, College of Arts.
19. Saeed Shakhair Sawadi al-Hashimi. (1990). Naji al-Suwaidi and His Role in Iraqi Politics 1921-1942. Baghdad: University of Baghdad, College of Education - Ibn Rushd.
20. Sadiq Hassan al-Sudani. (2019). Iraqi-Saudi Relations 1920-1931: A Study in Political Relations. Dar al-Amal al-Jadeeda for Printing, Publishing and Distribution.
21. Saleh Abbas Nasser al-Ta'i. (2003). Abdul Wahid Al-Hajj Sukkar and His National Role until 1956. Institute of Arab History and Scientific Heritage.
22. Salah Hadi Abada Al-Hilli. (2015). Political Economy in the History of Contemporary Iraq 1921-1953. University of Babylon, College of Education for Humanities.
23. Amer Abdul Razzaq Dhafar. (2016). Political Developments in Iraq 1914-1933. Omdurman Islamic University, College of Arts.
24. Abbas Farhan Thahir. (1997). Rustam Haidar and His Political Role. Baghdad: University of Baghdad, College of Education - Ibn Rushd for Humanities.
25. Abdul Amir Hadi Al-Akkam. (1975). The National Movement in Iraq 1921-1933. Najaf: Al-Adab Press.
26. Abdul Razzaq Al-Hassani. (1988). History of Iraqi Ministries, Vol. 1, Baghdad, 1988 (Issue 1). Baghdad: General Cultural Affairs House.
27. Abdul-Razzaq Abdul-Daraji. (1978). Jaafar Abu al-Timman and His Role in the National Movement in Iraq 1908-1945. Baghdad: Al-Hurriya Printing House.
28. Abdul-Karim Jassim al-Batihi. (2003). Muhammad al-Sadr 1882-1956: A Historical Study. Baghdad: Institute of Arab History and Scientific Heritage for Graduate Studies.
29. Izz al-Din Abdul-Rasoul Abdul-Hussein. (1999). Muhsin Abu Tabikh and His Role in the National Movement until 1958. University of Kufa, College of Arts.
30. Alaa Jassim Muhammad. (1987). Jaafar al-Askari and His Political and Military Role in the History of Iraq until 1936. Baghdad: Publications of the Arab Awakening Library.
31. Ali al-Wardi. (2005). Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Vol. 6, Part 1, Beirut, 2nd ed., 2005 (Issue 6, Volume 1). Beirut: Dar al-Rashid.

32. Ali Abdul Sahib Jabbar al-Maksoosi. (2018). Sayyid Qati' al-Awadi and His Political Role in Iraq until 1945. University of Basra, College of Arts.
33. Ali Azm Muhammad al-Kurdi and Muhammad Jawad al-Jaza'iri. (2007). Attempts at Basra's Secession during the British Mandate 1921-1928. Journal of the College of Arts, University of Kufa.
34. Lutfi Jaafar Faraj Abdullah. (1988). Abdul-Muhsin al-Sa'dun and His Role in Contemporary Iraqi Political History. Al-Yaqza al-Arabiya Library.
35. Mamoun Zaki. (2020). Iraq's Diplomatic Achievements During the Monarchy 1921-1958. London: Dar al-Hikma.
36. Muhammad Hamdi al-Jaafari. (2000). Britain and Iraq: A Period of Conflict 1914-1928. Baghdad: Dar al-Shu'un al-Thaqafiya.
37. Muhammad Muzaffar al-Adhami. (1989). The Iraqi Constituent Assembly (1st Edition). Dar al-Shu'un al-Thaqafiya al-'Amma.
38. Mir Basri. (2004). Figures of Politics in Modern Iraq. London: Dar al-Hikma.
39. Najdat Fathi Safwat. (1988). Memoirs of Ja'far al-Askari. London: Dar al-Salam.
40. Nour Mahmoud Abdul-Majid al-Abdali. (2011). Sasson Heskel and His Political and Economic Role in Iraq. Baghdad: University of Baghdad, College of Education - Ibn Rushd.
41. Ya'qub Yusuf Kouriya. (1998). The British in the Life of Faisal I. Al-Ahliya for Publishing and Distribution.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 136) 2026, pp. 754-771

Reasons for and consequences of resignations in Iraqi ministries, from the coronation of King Faisal until the signing of the 1922 treaty

Asst.Prof Hassanein Abdul-Kadhim Ajja
07708326182
University of Wasit / College of Education for Human Sciences
hajja@uowasit.edu.iq

Asst.Prof. Fadhil Jassim Mansour
07710042707
College of Basic Education -Al-Mustansiriya University
fadil1975.edbs@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract
The topic of the first ministerial resignations in the Iraqi Monarchical rule is a subject worthy of attention, given the numerous reasons accompanying those resignations. This is particularly significant because the heads of those ministries acted solely on orders from the British High Commissioner; however, at times they were unable to execute the High Commissioner's wishes as they represented a blatant violation of Iraqi sovereignty. The research addresses only two cabinets from the date of King Faisal's coronation until the signing of the 1922 Treaty, namely the second and third Al-Naqib cabinets. The research is divided into two sections: the first section deals with the second Al-Naqib cabinet and the circumstances surrounding its resignation, while the second section deals with the circumstances of the formation of the second Al-Naqib cabinet[*], followed by the resignation of some ministers and the subsequent resignation of the entire cabinet.

Keywords: resignation, ministry, king